[بحث في جرح أبي مخنف لوط بن يحيى الأزدي]

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله الطيبين الطاهرين ورضي الله تعالى عن صحابته المهتدين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد:

نكتب هذه السطور بعد حوار جرى بخصوص حال الراوي لوط بن يحيى [أبو مخنف] وعلى اثره طُلبَ منّا قولنا في حال الرواي المذكور وماقيل فيه من جرح ووعَدنا بأن نقف على ذلك لإستظهار جرح من جرحوه _ من وجهة نظرنا _ ومناقشة أسباب ذلك الجرح ودواعيه والإحاطة قدر المستطاع بالمسألة من جوانب شتّى فنقول بعد الإستعانة بالله تعالى :

[من هو لوط بن يحيى ؟]

لا تستدعي حاجة للاستطراد في التعريف بالرواي المذكور وإسمه خصوصاً أننا نكتب هذه السطور لطلبة علم، ومن كان مهتماً بعلم الرواية لا يحتاج للتعريف بهذا الرواي خصوصاً أنه أحد أعمدة الرواية لأشهر كتب التاريخ الاسلامي تاريخ [تاريخ الطبري] إذ من المعلوم أن تاريخ الطبري ضم الكثير من روايات الرواة منهم من هو موثّق ومنهم من تُكُلِم فيه بالكلام الشديد، وقبل مناقشة وتمحيص وتتبّع أقوال من جرح لوط بن يحيى يتوجّب علينا أن نقدّم بعض المقدّمات التي تساعد على السير في بحث هذا الجرح وتفنيده لمعرفة حياة هذا الرواي وعصره وولادته ووفاته، ومَن عاصره من علماء الجرح والتعديل، ومن أي طبقة منهم؟

بالرجوع الى كافة المصادر التي عُنيت بتراجم الرّجال لم نقف على تاريخ ولادة لوط بن يحيى ، وكل ما ذُكر عنه تاريخ وفاته سنة ١٥٧ هجرية ، وبتحديد سنة وفاته نستطيع أن نحدد معاصرته لبعض النقّاد ومن تكلّموا في الرّجال تساهلاً أو تشدداً .

لقد عاصر الراوي لوط بن يحيى أئمة كبار من أئمة الجرح والتعديل ، بل عاصر أئمة من أوائل من تكلّموا في الرّجال ، وقد صنّف أهل العلم في ذلك ، تكلّموا في الرّجال ، وقد صنّف أهل العلم في ذلك ، منهم الإمام الناقد شمس الدين الذهبي [ذكر من يعتمد قوله في الجرح والتعديل] وقد جعلهم طبقات وذكر المتعنت منهم والمعتدل والمتساهل .

وكذلك الحافظ السخاوي [المتكلمون في الرّجال] كما في آخر كتابه [لإعلان بالتوبيخ] ورحم الله تعالى الشيخ عبدالفتاح أبو غدّة فقد جمع تلك القواعد في كتاب واحد فليراجع ، ولو تأمّلنا طبقات من تكلّموا في الرّجال لعلمنا ان أبا مخنف لوط بن يحيى عاصر أهم الرجال ممن تكلّموا في الرواة وهما:

- * شُعبة بن الحجّاج : مات سنة ١٦٠ هجرية ..
 - * سُفيان الثوري : مات سنة ١٦١ هجرية ..

هؤلاء من أهم الرّجال ممن تكلّموا في الرواة في عصر لوط بن يحيى وهما من العراق أيضا ، أمّا شُعبة فمن المتشددين في الرّجال وهذا يعرفه كل مهتم بهذا الشأن ، ورغم معاصرته للوط ومماصرته وتشدده في نقد الرجال إلّا أنّه لم يثبت أن تكلّم في الراوي لوط ولم نقف على شيء منه وأمّا سفيان فمن المعتدلين في الرّجال ورغم ذلك لم يثبت أن تكلّم في لوط بن يحيى .

ثم نزيد على ذلك أن [يحيى بن سعيد القطّان] وهو تلميذ شعبة بن الحجّاج ، وهو ممن عُرف بتشدده وتعنته في الرجال ، وقد عاصر لوط بن يحيى إلّا أننا لم نجد له كلام في لوط لا جرحاً ولا تعديلا .

وقد أورد العلامة التهانوي في [قواعد في علم الحديث] بعض تعنّت يحيى القطّان فقال: [ويحيى بن سعيد القطّان قد عاصر بن سعيد شديد التعنّت في الرّجال لاسيها من كان من أقرانه] وهذا يحيى بن سعيد القطّان قد عاصر الرواي المذكور ولم نقف على قول له تكلّم فيه عن لوط جرحاً أو تعديلا وبهذه المقدّمة يمكن لنا أن نسأل:

[من أول من جرح لوط بن يحيى ؟]

الجواب: بعد البحث والتمحيص فإنّا لم نجد من النقّاد مَن جرح الرواي لوط بن يحيى قبل الإمام يحيى بن معين ، وبالوقوف والنظر إلى منهج يحيى بن معين في الجرح والتعديل يمكن لنا أن نكشف حقيقة جرحه لهذا الرواي . ولا يجهل كل مهتم أن يحيى بن معين ليس ممن عاصروا لوط بل لم يدركه فقد مات لوط قبل ولادة يحيى بن معين بن معين سنة واحدة على الأصح ، مات لوط سنة ١٥٧ هجرية ، وولد يحيى بن معين سنة ١٥٨ هجرية .

وإذا كان النقّاد [المتعنّت والمعتدل] كشعبة وسفيان ويحيى القطّان وغيرهم ممن عاصروا وماصروا لوط وكانوا من أقرانه لم يتكلّموا فيه ولم يثبت أن جرحوه أو عدّلوه فمن أين ليحيى بن معين أن يجرح لوط وهو الذي لم يدركه ؟ فإن قيل : لا يشترط المعاصرة في الجرح أو التعديل ؟

قلنا: سنأتي على ذلك لاحقاً عند الحديث عن الجرح والتعديل وقبول الجرح والرواية وهل يقبل جرح الواحد وتعديله وماهي مذاهبهم فيها ونناقش أقوالهم في ذلك.

ومما عُرف عن يحيى بن معين تشدده وتعنّته بل وإضطرابه وتناقضه أحيانا في القول عن الرواي [الواحد] فنجد أنه يقول في رجل واحد عدّة أقوال ، وقد تعرّض أهل العلم لدراسة منهج يحيى بن معين في الجرح والتعديل وذكروا إختلاف أقواله وتعنّته ، وقد حاول ابن القطّان وغيره أن يبرروا ويفسروا بعض مصطلحات يحيى بن معين في الجرح فاضطربوا لاضطراب منهج يحيى بالإساس وسنذكر شيء من ذلك فيها يلي .

قال الحافظ السخاوي في اختلاف اقوال يحيى بن معين : [وقد سأله غير واحد من الحفّاظ ، ومن ثم اختلفت آراؤه وعباراته في بعض الرجال كما اختلف اجتهاد الفقهاء وصارت لهم الأقوال والوجوه فاجتهدوا في المسائل كما اجتهد ابن معين في الرجال]

قلتُ : هذه شهادة واحدة فقط من الحافظ السخاوي ناصة على اختلاف منهج يحيى واجتهاداته في الرجال ، بل لم يختلف قول يحيى بن معين في الرجل الواحد فقط ، بل بلغ إلى حد التضارب والتضاد والتناقض فتارة يصف رجل بأنه [صدوق] وتاره يصف نفس الرواي [بالكذب] وتاره يصفه بسرقة الحديث . فكيف يكون صدوقا وكاذبا معا ؟

قال الحافظ المزي في تهذيب الكمال ترجمة اسماعيل ابن أبي أويس: [وقال أبوبكر بن أبي خيثمة عن يحيى بن معين: صدوق ضعيف العقل ليس بذاك]

قلتُ : ظاهر قول يحيى توهين إبن أبي أويس من جهة ضعف عقله ، فالتوهين قائم على عدم الضبط لكنه أثبت صدقه ، والصدوق قد لا يكون ضابطاً ومن قيل عنه : فلان صدوق أو محله الصدق

فهما في مرتبة واحدة كما ذكر الشريف حاتم العوني في شرح موقظة الذهبي ، وكما قال ابن ابي حاتم في مقدمة كتاب الجرح والتعديل: [ومنهم الصدوق الورع المغفل الغالب عليه الوهم والخطأ والسهو والغلط – فهذا يكتب من حديثه الترغيب والترهيب والزهد والاداب ولا يحتج بحديثه في الحلال والحرام] وكما نرى هنا فإن إبن معين من خلال هذا القول وهن ابن أبي أويس من جهة ضعف عقله ولكنه في نفس الوقت قال عنه [صدوق] ثم قال المزي أيضا ونجده في سؤالات ابن الجنيد ليحيى بن معين أيضا قال يحيى عن ابن أبي أويس : [خلّط يكذب ليس بشيء]

قلتُ : تارة يصف ابن أبي أويس بالصدق ، وتارة يصفه بالكذب ، فقول يحيى بن معين بضعف ابن أبي أويس كها في القول الأول وأثبات صدقه ، ثم اختلاف قوله عندما وصفه بالكذب . يعتبر من تناقضات يحيى بن معين في الرواي الواحد ، والامثلة على اختلاف قوله عديدة وقد أثبت اختلاف أقواله غير واحد من الحفّاظ . ويظهر ذلك لكل من له أدنى اهتهام واشتغال بهذا الفن .

قد يقول قائل ان ابن أبي أويس أُخرج له في الصحاح وبذلك فهو كما يقال قد جاوز القنطرة ، فنقول : نحن لسنا بصدد بحث قبول روايات ابن أبي أويس ومن روى عنه أو أخرج له ، وانما نحن بصدد إستظهار تهافت وتناقض يحيى بن معين في حكمه على ابن أبي أويس ، فتارة يصفه بالصدوق وتراه يرميه بالكذب . ولسنا بصدد من جاوز قنطرتهم المزعومة .

صنف المصنفون في منهج يحيى بن معين وقالوا الكثير من الاقوال في مصطلحاته في محاولة منهم لرفع اللبس وازالة التضارب في منهجه فنجحوا في البعض وفشلوا في تفسير بعض مصطلحات واطلاقها في بعض الرجال ، من هذه المصطلحات التي يستخدمها يحيى بن معين واشتهرت عنه قوله عن بعض الرواة كقوله [ليس بشيء] فهذا القول يستخدمه يحيى بن معين كثيراً حتى عُرف به ومن جملة من حاول تفسير ذلك ابن القطّان ، فقال : قول يحيى [ليس بشيء انها يعني أحاديثه قليله]

قلتُ : كلام ابن القطّان ليس بجيّد ولم يكن متسقاً مع مصطلحات ابن معين ، فقد قال يحيى عن ابن زبالة كما في سؤالات ابن الجنيد [ليس بشيء] ، ثم قال عن ابن زبالة أيضا كما في سؤالات ابن طالوت كذّاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون يسرق] وبهذا لم يصح قول ابن القطّان والعجيب ان يحيى بن معين قال عن [كذّاب خبيث لم يكن بثقة ولا مأمون يسرق] وبهذا لم يصح قول ابن القطّان والعجيب ان يحيى بن معين فقال قال عن أكثير بن شنظير المازني كما في كامل ابن عدي قال عن كثير [ثقة] ثم رجع يحيى بن معين فقال عنه [ليس بشيء] فهذه انها هي نهاذج فقط من منهج يحيى بن معين في الجرح واضطرابه في الرجال ولو اخضعنا سؤالاته للتمحيص لظفرنا بها لا يحصى .

أمّا تهوّرات وتشهّيات ومجازفات يحيى بن معين في الجرح فالأمثلة على ذلك لا تخفى على طالب علم ولا يجهلها خبير ، ويكفي يحيى بن معين تهوّرا ومجازفة أن تكلّم في الإمام الشافعي وقد أنكر عليه غير واحد من الحفّاظ ويكفينا النظر على ماقال السبكي في قاعدته ، مع أن التاج السبكي حاول أن يبرر لابن معين هذا القول بصرفه عن شافعي آخر برواية تالفة [بصيغة التمريض]

قال التاج السبكي: [وقد قيل: إن ابن معين لم يرد الشافعي وانها أراد ابن عمّه] وكها نرى تعليقات المحقق أبو غدّة على قول السبكي فإنه لم يقطع بقول السبكي بعد أن ساق قول ابن معين عن الامام الشافعي [ليس بثقة] بل من المعلوم وقوع ابن معين في الامام الشافعي لفرط تعصّبه لأبي حنيفة، وقد سُئل ابن معين عمّن يرى رأي الشافعي كها جاء في سؤالات ابن الجنيد قال:

[قلت ليحيى بن معين: ترى أن ينظر الرجل في شئ من الرأي ؟ فقال: أي رأي ؟ قلت: رأي الشافعي وأبي حنيفة ؟ فقال: ما أرى لمسلم أن ينظر في رأي الشافعي ينظر في رأي أبي حنيفة أحب إليّ من أن ينظر في رأي الشافعي فلا غرابة وقوعه في أن ينظر في رأي الشافعي فلا غرابة وقوعه في الشافعي نفسه.

فإذا جمعنا قوله عن الشافعي [ليس بثقة] وأضفنا اليه هذا القول نزداد يقيناً في وقوع ابن معين في الامام الشافعي تعصّبا لابي حنيفة ، ومن يقع في إمام كالشافعي فهو الخسّاف المتهوّر الذي لا يدري ماذا يخرج من رأسه . ودلالة على فرط تعصّبه فإذا أفرط في تعصبه وجرح الشافعي فلا غرابة أن يجرح لوط .

ولا يجهل طالب علم أن يحيى بن معين من أشد المتعنتين ، قال التهانوي في كتابه قواعد في علم الحديث/ ١٧٩ : [فمن المتعنتين المشددين : أبو حاتم والنسائي وابن معين وابو الحسن القطان ، ويحيى بن سعيد القطان وابن حبّان وغيرهم فإنهم معروفون بالإسراف في الجرح والتعنت فيه]

قلتُ : قوله [ويطلقون عليه مالا ينبغي اطلاقه] دال على التشهّي بها في نفوسهم فإنّه لا يصدر مالا ينبغي اللا عن هوى وعصبية ، أمّا من كان معتدلاً فلا تجنح به تشهيات نفسه ولا تستبد به عصبية ، ومن نهاذج عصبيات المتكلمين في الرجال ماقال يحيى بن سعيد القطان في الامام جعفر الصادق عليه السلام

قال يحيى بن سعيد القطان: [في نفسي شيء منه] فمنذ متى كانت ضغائن النفوس وامراضها حاكمة على وثاقة أوجرح الرواة ؟ ثم يأتي بعض من ينكر ان ليس للرواة والجارحين تشهيّات النفوس وعصبيات وتهوّر في الجرح وكأنه لم يقف على ماتكلموا من كلام جارح بلغ الى حد التكفير نتيجة الهوى والتشهي كما قال ابن ابي ذئب في مالك أو طعن ابن معين في الشافعي أو قدح الدارقطني في أبي حنيفة

وقد صرّح ابن الجوزي كما في تلبيس ابليس بأن من تلبيس ابليس على أهل الحديث فقال: [ومن تلبيس ابليس على أهل الحديث، قدح بعضهم في بعض طلباً للتشفي، ويخرجون ذلك مخرج الجرح والتعديل] ومن خلال كل ما تقدّم فإن أول من جرح لوط هو يحيى بن معين وهو الذي لم يعاصره، وقد عاصر لوط رجال من المتعنتين كشعبة بن الحجاج ويحيى بن سعيد القطان، فما بالهم لم يتكلّموا فيه وهو من معاصريه ؟ ولو تتبعنا أقوالهم في جرح لوط نجد أنّ من تكلّم في لوط انها كان جرحهم متابعة لقول يحيى بن

معين وقد صرّح بذلك ابن عدي في الكامل في الضعفاء قال : [حدثنا محمد بن احمد بن حماد حدثنا عباس عن يحيى قال : أبو مخنف ليس بشيء ، وهذا الذي قاله ابن معين يوافقه عليه الأئمة]

قلتُ : قوله [وهذا الذي قاله ابن معين وافقه عليه الائمة] دال على أن من تكلّم في لوط كان متابعة ليحيى بن معين فهذا ظاهر قول ابن عدي ، واذا علمنا ان من تكلموا في لوط لم يكونوا من طبقة عليم بن معين ولا من أقرانه ، بل هم من طبقة تلامذته ازددنا يقيناً أن جرحهم للوط كان متابعة منهم ليحيى بن معين ، ولو أن أحد الجارحين للوط كان من أقرانه لساغ لنا القول أنه جرح لوط بإجتهاده لا متابعة .

[خبر الواحد في الجرح والتعديل؟]

إختلفت أقوال أهل العلم في قبول الرواية وقبول الجرح أو التعديل ولهم في هذا أقوال يصعب بسطها في هذه السطور ، ولكنهم قبلوا خبر الواحد في الرواية بشروط معلومة ليس هذا مقام سردها . فهل قبلوا الجرح والتعديل من الواحد ؟

قال اللكنوي الهندي في الرفع والتكميل : [ذكر العراقي وغيره من شرّاح الألفية أنهم اختلفوا في الإكتفاء بتعديل الواحد وجرحه في باب الشهادة والرواية على أقوال :

الاول: أنه لا يقبل في التزكية الا قول رجلين في الشهادة والرواية كليهما وهذا الذي حكاه القاضي ابوبكر الباقلاني عن أكثر الفقهاء من أهل المدينة وغيرهم

الثاني: الاكتفاء بواحد في الشهادة والرواية معاً وهو اختيار القاضي ابي بكر لأن التزكية بمثابة الخبر.

الثالث: التفرقة بين الشهادة والرواية فيُكتفى بالواحد في الرواية دون الشهادة ، ورجّحه الإمام فخر الدين والسيف الآمدي ونقله عن الأكثرين ونقله أبو عمرو بن الحاجب أيضا عن الأكثرين ، قال ابن الصلاح: والصحيح الذي اختاره وغيره: أنه يثبت في الرواية بواحد لأن العدد لم يُشترط في قبول الخبر فلم يُشترط جرح راوية وتعديله بخلاف الشهادة] انتهى.

قلتُ : كما نرى فقد إختلفت أقوالهم في قبول الجرح والتعديل فلهم في ذلك مذاهب واعتبره بعضهم كخبر الواحد ومنهم من اشترط قول رجلين كالشهادة وبرأينا أن التعديل والتجريح ليس كالخبر ، فالمعدّل أو الجارح انها هو مخبر ولكنه يخبر عن [حال] لراوية من الرواة ، واخباره انها هو [شهادة] يشهد بها على من سُئل عنه اما جرحا أو تعديلاً ، ويقوم على هذه الشهادة قبول رواية المخبر عنه أو ردّها ولذلك فإن الشهادة تتطلّب شهادة رجلين لا رجل واحد ، كها أن الشهادة في حال راوية من الرواة يلزم منه إخبار الشاهد عها شاهد أو رأى أو سمع ممن يخبر عنه ويشهد بجرحه أو تعديله .

ولذلك فإن قبولهم بشهادة رجل واحد في تعديل رجل أو جرحه لا يستقيم ونحن نذهب الى قول من قال منهم بجرح أو تعديل رجلين ، ولا نرى قبول شهادة جارح واحد في مجروح ونحن مسبوقون في ذلك لا سابقين ، بل إن بعض الائمة كالنسائي مثلاً لا يرى ترك الرواية عمن لم يجمعوا على تركه ، ولسنا بصدد بحث شرط النسائي بقدر ما نحن بصدد بحث منهجهم في قبول الجرح والتعديل من قول الرجل أو بزيادة عدد الجارحين .

وبها أننا أثبتنا أنه لم يتكلّم في لوط بن يحيى أحد من معاصريه من النقّاد لا متعنت منهم أو معتدل ، وأن يحيى بن معين هو أول جارح له فهو بذلك يكون قد تكلّم في رجل بها لم يشهد وجرح رجل لم يعاصره ولم يدرك يوما واحداً من حياته فقبول جرح يحيى بن معين لأبي مخنف كقبول شهادة الأعمى فيها لم يره.

وإذا أضفنا الى ذلك عدم ثبوت جرح من عاصروا لوط من النقّاد ، تأكّد لنا سقوط جرح يحيى بن معين وأن جرحه للرواي المذكور لم يقم على منهج صحيح وانها للعصبية والاختلاف المذهبي والعقدي ، وسنثبت ذلك أكثر فيها يلي عند مناقشة قولهم في جرح الراوي المذكور . ومن العجب أن نجد بعض طلبة العلم يطلقون أوصافاً في جرح لوط ويصرّون إصراراً عجيباً على وصفه بالكذّاب فهاذا قال الجارحون في لوط حتى نستظهر صحة قولهم في وصف لوط بالكذّاب ؟

الجواب: لو تأمّل منصف حاذق عارف الى قولهم لوجدهم قالوا عن لوط [ليس بثقة ، اخباري تالف ، حدّث عن جابر الجعفي ومجالد وعدد من المجهولين او الضعفاء ، شيعي محترق ، ضعيف ، أحد يسأل عنه ، متروك] راجع لسان الميزان للحافظ وغيره .

وكل هذه الألفاظ التي ذكروها في حق لوط لا تجد أحدهم رماه فيها بالكذب ، فعندما يقال عن رواي " ليس ثقة " لا يعني ذلك أنه وضّاع أو كذّاب فهم قد يصفون الضعيف أو من يَهِم أو كثير الخطأ أو يخلط الخلط الشديد بقولهم ليس ثقة ، فهناك العديد ممن قالوا عنهم ليس بثقة ولم يرمهم أحد بالكذب .

وإذا قالوا عن راوي [أخباري تالف] لا يعني أنه كذّاب كها يظن البعض فهناك جملة من الضعفاء رووا اخباراً تالفة ، لم يُتابعوا عليها ولم يرمهم أحد بالكذب وانها نصّوا على أن أسانيده تالفة أو أحاديثه منكرة وأمّا من يحدّث عن الضعفاء أو حتى عن الوضّاعين فلا يقال عنه كذّاب وانها تكلموا فيه من جهة كذب من روى عنهم ومن هذا خلق كثير ، وأمّا قولهم عن لوط: [روى عن جابر الجعفي ومجالد بن سعيد] فقول متهافت ، فقد روى شعبة بن الحجّاج عن جابر الجعفي وهو ممن لا يحدّث إلّا عن ثقة ، وروى عن جابر الجعفي عدد من الثقات ممن أخذوا عنه كشعبة وسفيان وغيرهم فلا اعتبار لجرح يحيى بن مهدي وغيرهم لجابر الجعفي إذا قام جرحهم على روايته عن أولئك .

ولو تأمّل متأمل في ترجمة جابر الجعفي لوجد أن الكثير ممن رووا عنه على وثاقته وأمّا مجالد بن سعيد فقد سعيد فقد روى عنه الثقات أيضا ، وعليه فإن من جرح لوط بروايته عن جابر الجعفي ومجالد بن سعيد فقد جرحه بتحكّم وهوى .

وأمّا من قال عن لوط بأنه متروك فهذا القول [منخرم] ولا يقف على ساق ، والدليل أن الطبري وابن الاثير والمدائني وابن سعد وغيرهم أخرجوا مروياته وملأوا بها مصنفاتهم فم ابالهم لم يتركوه .

وعليه فإن وصف أحد الرواة بالكذب يعتبر درجة من درجات الجرح ونحن نطالب من يصرّون على وصم لوط بالكذب أن يجيئونا بإسم واحد من النقّاد نص على كذب لوط ، فإن أثبتوا لنا ذلك وافقناهم عليه ، وان عجزوا نتيجة لقصور فهمهم فهذا لا يعنينا ، وعليهم ترك المجازفات في القول انتصاراً للرأي .

ومن سبر منهج القوم في الجرح والتعديل يجدهم لا يكادوا يتفقوا على رجل واحد إلّا فيها ندر جدّاً ، ذلك أنّها مجرّد إجتهادات مظنونة وكل ماهو مظنون يطرقه الخطأ والإختلاف ، وقد صرّحوا بذلك كما ذكره السبكي في قاعدته في الجرح والتعديل قال : [فلو فتحنا هذا الباب وأخذنا بتقديم الجرح على إطلاقه لما سلم لنا أحد من الأئمة ، إذا ما من إمام إلّا وقد طعن فيه طاعنون وهلك فيه هالكون]

وقال العلّامة المقبلي كما في العلم الشامخ: [ولكن بفضل الله سبحانه وحكمته في حفظ السنّة اختلفت عقائد المحدّثين، فترى الرجل الواحد تختلف فيه الأقوال حتى يوصف بأنّه أمير المؤمنين وبأنّه أكذب الناس أو قريب من هاتين العبارتين، فمع معرفتك لعقائد القوم وعادتهم في التعديل والتجريح يتحصّل لك الظن بعدالة الراوي وعدمها]

ومن تشهّياتهم في الجرح بهوى وميل وعصبية جرح بعضهم في رواة ثقات كما فعل ابن حزم مع الوليد بن عبدالله بن جُميع ، وكما فعل يعقوب بن سفيان الفسوي مع زيد بن وهب ، وكل من له قبضة من علم أومسكة من فهم يدرك ويعلم مانشير اليه إجمالاً .

ومن الغريب أن يظن البعض أن ليس للنقّاد أهواء أوميول أوعصبيات مذهبية وغيرها ، مع علمه أنّهم قد قرروا عدم إعتبار الجرح إذا قام على المذهبية وهذا التقرير وحده كاف بإثبات أن البعض جرح بالمذهب إلّا أنهم تواطئوا على عدم قبوله ، ومن العجب أن تجد أحد الأئمة الذين تكلّموا في الرجال ، يقول للإمام آخر ويهدده وهو من أقرانه .

قال سفيان الثوري يتهدد ويتوعد شعبة بن الحجّاج : [لئن تكلّمتَ في جابر لأتكلّمنّ فيك] وكما نرى في هذا القول فإن الأمر قائم على الهوى والميل فسفيان يريد أن يمنع شعبة من الكلام في جابر لمجرّد أنّه لا يريده أن يتكلّم فيه . وقد قدّمنا قول ابن الجوزي في أن أهل الحديث وتشهياتهم وتشفياتهم وإخراجها مخرج الجرح او التعديل .

والخلاصة في حال الراوي لوط بن يحيى بأن جرحهم له انها هو جرح متابعة لقول يحيى بن معين ومجاراة منهم لتعنته وعصبيته كونهم يرون أن لوط كان شيعيا وروى روايات استكرهوها كها نص على ذلك ابن عدي في كامله فغضّوا الطرف عن جرح يحيى للوط عصبية منهم وهوى وعندما استطال يحيى بن معين وقدح في الشافعي انتصبوا له وشددوا عليه النكير ورموه جميعا عن قوس.

مع ان قولهم بتشيّع لوط كاف لاستظهار حقيقة مباني جرحهم ، فهم كعادتهم قد جرحوا رجالا ممن صحبوا عليّا عليه السلام كالحارث وقد بين ذلك العلامة إبن عقيل في العتب الجميل والحافظ والغهاري في الباحث ، وبالوقوف والنظر في وصفهم للوط بالتشيّع ، يتحصّل لك العلم أنهم لا يقصدون

تشيعه تمذهباً ، وانها قصدوا بتشيعه الموالاة لأمير المؤمنين عليه السلام فإن لوط بن يحيى كان ممن عاصروا الباقر والصادق على الأصح وقد مات قبل الصادق بيسير وقبل استقرار المذهب الامامي وكافة المذاهب الفقهية وغيرها وعندها نعلم أنهم قصدوا لمزه وغمزه والغض منه لموالاته لعلي عليه السلام كعادتهم في جرح من له ولاء للعترة الطاهرة أو من روى بعض أخبارهم .

وقد ساق الحافظ ابن عبدالبر في جامع بيان العلم وفضله وغيره ، قول ابن عباس في كلام العلماء في بعضهم بعضا وانهم أشد تغايراً من التيوس في زروبها ، والحسد والبغضاء والعصبية لا يخلو منه العلماء والفقهاء والمحدّثين ولو خلت نفوسهم من أمراضها لخرجوا من بشرياتهم وارتقوا من الآدمية إلى الملائكية .

ومع كل ذلك فإن رواة الحديث يختلف النقّاد في التعامل مع مروياتهم بالمقارنة مع رواة المرويات التاريخية ، فرواة التاريخ لا يتشددون في نقدهم كثيراً كها يفعلون مع رواة الحديث ، ورغم هذا فقد دخلت المذهبية والهوى والعصبية حتى في التعامل مع رواة التاريخ ، وظهرت عصبياتهم وميولهم .

ومن أمثلة ذلك أنّهم تكلّموا جرحاً في [الواقدي] إلّا أن الذهبي كما في سير أعلام النبلاء قال : [لا يُستغنى عنه في المغازي وأيام الصحابة وأخبارهم] وذب عنه الحافظ ابن سيد الناس اليعمري في صفحات أفردها في مقدمة كتابه عيون الأثر .

وكذلك قال الحافظ ابن حجر عن سيف بن عمر الضبّي في التقريب: [عمدة في التاريخ] أمّا لوط بن يحيى فلم يلتمسوا له هذه التبريرات التي التمسوها للكذّاب سيف بن عمر وماذاك إلّا لرميهم للوط بالتشيّع ولو كان لوطاً لم يكن [شيعياً عندهم] لكان عندهم الثقة ولأوجدوا له قولاً واعتذاراً كما أوجدوا لسيف.

وختاماً فإننا في وقفتنا هذه وفي سطورنا التي كتبناها لا ندّعي علماً أكثر من ابن معين أو غيره ، ولا نستقص من أعلميته أو نقدح في اجتهاده في الرجال وانها أردنا كشف شيء من تعنّته وعصبيته وهواه في الجرح والتعديل الذي بلغ به أن [يلعن من قدّم عبدالرحمن بن مهدي على وكيع] كها في تاريخه برواية عباس الدوري .

فهذا خير شاهد على فرط تعصّب يحيى بن معين وتشهّيه ، وكأنه يرى قوله قراءنا واجتهاده في الرجال وحياً ، إذ لم يُعذِر من قدّم عبدالرحمن بن مهدي على وكيع بن الجراح بأنه اجتهد في تقديمه لعبدالرحمن كما يجتهد هو في الرجال ، وأردنا أيضا أن نبيّن إنّ اجتهادات المجتهدين يُستدرك عليها وأنّه بالإمكان تمحيصها وتبيين مواضع الخلل فيها حيث أنها لم تبلغ الكمال وأنّها مجرّد إجتهادات مظنونة تحتمل الزلل والقصور .

ونحن لا نهدر جهود العلماء ولاننكر فضلهم ولا نجحد إجتهاداتهم أو نسفهها وننتقصها كما يتوهم عبيد الرواة المرويات ، ولكننا نقول بالنظر فيها وعدم التصنّم أمامها وجعلها أقوالاً مقدسة [يُتبرك بها] فهذا ما استطعنا بعون الله تعالى في عجالة أن نكتبه فما فيه من صواب فمن الله سبحانه وتعالى وله الفضل والمنّة وماكان فيه من قصور وخطأ فمن نفسي وعجزها والله تعالى ولي التوفيق ..

وصلى الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله والحمد لله رب العالمين.

كتبه: جمال بن محمد بن عبدالرحمن العطاس

٢٩ ذو الحجة ١٤٣٥